

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



Distr.: General
29 December 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعونة
”المرأة عام ٢٠٠٠ : المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“:
تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الخامسة
والتخاذل مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة ”باكس رومانا“، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقي الأمين العام البيان التالي الذي يجري توزيعه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090113 311212 12-61679X (A)



البيان

مقدمة

بينما تكافح الدول العنف والفقر والبطالة، يعترف الآن بالتعليم كحل ناجع ومستدام لكثير من الآفات الاجتماعية. وعلى الرغم من ذلك، كان للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية أثر مدمر على الحكومات في كل مكان. والأهم، أن هذه الأزمة أثبتت أن النساء فئة ضعيفة بشكل خاص. وتواجه الحكومات الآن، أكثر من أي وقت مضى، تحدياً يتمثل في أن تثبت إلتزامها بنماء النساء والفتيات من خلال دعمها للتعليم. ففي جميع أنحاء العالم، تقع النساء والفتيات ضحايا للعنف ويعجزن في أغلب الأحيان عن تحرير أنفسهن من الحالات الخطرة. ويتمكن التعليم أن يحرر النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للضرب من قبضة الأقرباء المؤذنين. وفيما يتعلق بتنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً بشأن تعليم النساء والفتيات، تؤمن منظمة "باكس رومانا" بأن على الحكومات أن تضطلع بالمهمة الحامة المتمثلة في كفالة أن تؤثر هذه الأهداف فعلياً على السياسة المحلية.

السياسات

تعترف الدول الأعضاء بفوائد التعليم المتعددة الجوانب. وهذه خطوة أولية جديرة بالثناء. وقد حان الوقت لترجمة الأقوال إلى أفعال، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والفتيات، ونحن نهيب بالدول الأعضاء أن تولي التعليم أولوية أعلى مما هو عليها حالياً في ميزانياتها. فعندما لا يسمح للفتيات بأن يتمتعن تماماً كاماًلاً بحقهن في التعليم فإنهن يحال بينهن وبين أن يصبحن جزءاً من الحل لكثير من المشاكل الاجتماعية. وفضلاً عن ذلك، يصبحن أكثر تعرضاً للإيذاء والعنف والاستخفاف.

إن ثلثي أطفال العالم غير المتعلمين من الفتيات. ويجب التصدي لهذا الواقع الذي تعيشه الشابات والعقبات التي يواجنهنها حتى قبل دخولهن غرفة دراسة، وذلك لكافلة دعم هدف التعليم للجميع بحق. ويجب أن تُتاح للنساء والفتيات في كل مكان فرص متكافئة للتعليم وتكيفاً لهن بيئه تعلم آمنة. وإنه لواقع مؤسف لكثير من الدول التي تقع رهينة للعنف وال الحرب إلا يكون المناخ في أغلب الأحيان مأموناً أو يفضي إلى التعلم. وتتعرض الشابات والفتيات على نحو خاص للعنف في مناطق الصراع. وللحذر من خطير تردي الطلاب نحو اعتناق ثقافة العنف، يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لجعل المدارس مكاناً آمناً لحضور الأطفال فيه. ويجب أن يكون هناك التزام إزاء الشباب الذين لم يكن لهم دور في إيجاد الأوضاع الخطيرة السائدة في بلدانهم.

إن ممارسة قياس النجاح والقدرة الأكاديميين للطلاب من خلال اختبارات موحدة تختزل الطلاب إلى مقاييس استبعادي ومعيب. وإن الضغط المادى إلى تحقيق نتائج طيبة يعتمد على الطلاب والمعلمين ومديري المدارس لأن ترتيب المدرسة وتمويلها سيتأثران. والمفهوم الذي مؤداه أن يقاس نجاح جميع الطلاب باختبار واحد يجعل الطلاب الفقراء والمنتمين إلى أقليات والمهاجرين في وضع غير موات. وتأثير الشابات والفتيات على نحو خاص بهذا الوضع. ولا بد من اتباع نهج في التعليم أكثر اتساما بالطابع الكلى. وعلى الدول أن تعيد تقييم أولوياتها وأساليبها وأن تستثمر جهودها لوضع أساليب أكثر شولاً واحتواءً لقياس النجاح. وذلك يمكن أن يسهم في تمكين النساء والفتيات من أن يكن عوامل محركة للتنمية في مجتمعهن، وحمايتهن من اللامساواة التي تولد في كثير من الأحيان العنف القائم على نوع الجنس.

إن خطة الأمم المتحدة للتنمية تشير إلى احتياجات النساء والفتيات فيما يتعلق بالتعليم والعمل وقضايا كثيرة أخرى. ويمتد ذلك إلى الفجوة العامة في الأجور بين الذكور والإإناث. وعلى الدول، إلى جانب مجرد ضمان إتاحة سُبل وصول النساء والفتيات إلى التعليم، أن تفعل المزيد لسد الفجوة في الأجور الموجودة في مهن كثيرة جداً. ففي أحيان كثيرة للغاية، تحصل المرأة على أجر أقل بكثير مما يحصل عليه نظيرها الذكر عن مقدار العمل ذاته. وفضلاً عن ذلك، فإنه لما كانت المرأة تصبح بشكل متزايد العامل الرئيسي لأسرتها في كثير من المجتمعات في أنحاء العالم، فإن هذه الحقيقة إنما تضاعف من الفقر الذي تعاني منه أسر عادية كثيرة جداً. وهذه الدائرة المفرغة للفقر هي التي تسهم في أغلب الأحيان في العنف المرتكب ضد النساء والفتيات.

وحتى عندما يتيسر للمرأة الحصول على تعليم مثمر وعمل نافع، هناك دائماً خطر أن تصبح هدفاً للتحرش أو الإيذاء أو العنف الجنسي. وتتعرض كثيرات من ضحايا العنف في المدارس أو مكان العمل للوصمة بسبب ثقافة إلحاد العار بالمرأة ولو أنها على ما ت تعرض له من تجربة مؤلمة لا سيطرة لها عليها. وغالباً ما تضطر المرأة إنما إلى أن تستقبل من وظيفتها أو تعاني في صمت.

التصنيفات

في الختام، تقدم منظمة "باكس رومانا" التوصيات الواردة أدناه.

إن التركيز على تعليم النساء والفتيات يجب ألا يكون ضحية للأزمة الاقتصادية. فبدلاً من خفض الإنفاق على التعليم، هذه هي اللحظة المناسبة للاستثمار بدرجة أكبر في تعليم النساء والفتيات. وستساعد الرؤية بعيدة الأمد، وليس تحقيق نتائج عاجلة، على

القضاء على الفقر وتشجيع تحقيق أهداف كثيرة أخرى. وبدون توجيه توويل مناسب نحو تلبية الاحتياجات التعليمية للنساء والفتيات، ستتجذب دائرة الفقر والبطالة مزيداً من الضحايا، وسيصبح القضاء على جميع أشكال العنف الموجه ضد النساء والفتيات حلمًا بعيد المنال.

ولكفالة استيعاب وتقدير جميع الطلاب على قدم المساواة، يجب إصدار تشريعات تهدف إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للشابات والفتيات في نظام التعليم. ويجب أن تضع قوانين التعليم جميع الطلاب في الحسبان، ويجب أن يقدم للمدارس الدعم المناسب اللازم لمساعدتها.

وفي الأماكن التي يمثل فيها التمييز ضد النساء والفتيات مشكلة، ينبغي أن تعمل الحكومات بجد أكبر لكفالة عدم حرمان أي منهن من حقها في التعليم. ويجب تعزيز القوانين المحلية التي تسعى إلى تمكين النساء والفتيات من حيث الحصول على التعليم، وذلك عن طريق سن التشريعات والتخاذل الإجراءات اللازمة من جانب الحكومة.

ويمكن للدول، بمساعدة المنظمات غير الحكومية، أن تضع وتنظم برامج لتمكين النساء والفتيات. ومن المهم التركيز على المجتمعات المحلية الريفية ومناطق الأحياء الفقيرة الحضرية، حيث يزيد احتمال أن يكون التعليم المتاح للنساء والفتيات غير كاف.

وقد أعلن قداسة البابا بول الثالث والعشرين في منشوره البابوي عن العدالة الاجتماعية، بعنوان ”السلام على الأرض“، ”أن المرأة تكتسب وعيها متزايداً بكرامتها الطبيعية. فهي، أبعد ما تكون عن الرضا بدور سلبي خالص أو أن تسمح لنفسها بأن تعتبر نوعاً من الأدوات، تطالب، سواء في الحياة المترتبة أو الحياة العامة، بالحقوق والواجبات التي تحصلها بصفتها كائناً بشرياً.“ ولذا، ينبغي أن تكفل البلدان أن يكون للنساء والفتيات صوت في المناقشات الوطنية، لا سيما لدى وضع السياسات التعليمية. والمشاركة في هذه العملية تتبع للنساء والفتيات أن يكون زمام مستقبلهن بأيديهن، وتتيح لهن أن يصبحن بمنحة من التهديد بالعنف. وإن إنشاء مجالس وطنية للشباب تتسم بالتوازن بين الجنسين وبالاستقلال عن الحكومة من شأنه أن يكفل إسماع صوت حتى أضعف الفئات.

إن كل مجتمع محلي فريد في طبيعته، وله احتياجات يختص بها سكانه. وعند النظر في برامج ومبادرات لتقديمها من أجل المدارس والمجتمعات المحلية، نطلب صياغة الأهداف بحيث تناسب احتياجات كل منها. ومن خلال الدراسات الاستقصائية للأعمال التجارية وال اللقاءات المجتمعية، ومن خلال البيانات المتاحة، يمكن تحديد أفضل المعونات التي يمكن تقديمها للنساء والفتيات من مختلف المحليات. وإن اتباع نهج واحد يناسب الجميع في تعليم النساء والفتيات في الأماكن القاصية سيجنبه التوفيق دائماً.

وينص إطار عمل داكار: التعليم للجميع، على أن ”الشراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والأسر يمكن أن تساعد على كفالة توفير رعاية وتعليم جيدين للأطفال، لا سيما أشدhem حرمانا، من خلال الأنشطة التي تتمحور حول الطفل وتركز على الأسرة وتقوم على المجتمع المحلي وتدعيمها سياسات وطنية متعددة القطاعات وموارد كافية“، والالتزام الصادق من جانب الحكومات إزاء تعليم الشابات والفتيات يمكن أن يتجلّى في متابعة تحقيق ما جاء في هذا البيان.
